قررت الحكومة النمساوية مساء أمس الثلاثاء حظر ارتداء النقاب (غطاء وجه المرأة) في الأماكن العامة، وذلك بعد أيام من إقرار برلمان البلاد مشروع قانون يحظر ارتداءه في الأماكن العامة يبدأ سريانه في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

ويأتي قرار النمسا حظر ارتداء النقاب ضمن حزمة تتعلق باندماج المهاجرين وتتضمن أيضا حظر توزيع المصاحف

غرد النص عبر تويتر

، وقد وافق الائتلاف الحاكم -الذي يتكون من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الشعب النمساوي المحافظ- على هذه الحزمة التي يجري التفاوض عليها منذ مارس/آذار الماضي.

وقد أقرت الحكومة النمساوية هذه الحزمة رغم الاضطرابات الشديدة التي يمر بها الائتلاف الحاكم، والتي أدت إلى إقرار إجراء انتخابات مبكرة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

غرامة للمخالفات

وستتعرض النساء المخالفات إلى غرامة تصل إلى 150 يوروا 166) دولارا)، ومن غير المعروف بعد عدد النساء اللاتي سيتأثرن بهذا القرار، وقد وجه حزب الخضر وحزب الحرية اليميني انتقادات للقانون الجديد، وقالا إنه غير كاف.

وكان المجلس الوطني النمساوي (البرلمان) أقر قبل أسبوع مشروع قانون يحظر النقاب في الأماكن العامة، وذلك ضمن حزمة إصلاحات عرضت في وقت سابق على البرلمان، وهو القانون الذي أثار قلق زعماء الجالية المسلمة في النمسا.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي للبرلمان أن الحظر سيشمل وسائل النقل العامة والمحاكم والمدارس والجامعات.

وقد انتقد رئيس الجماعة الإسلامية (منظمة أهلية) إبراهيم أولجون قبل أسابيع مشروع القانون، قائلا إن الحظر سيعني فقدان هذه البلاد صفة الديمقراطية التي تتمتع بها.

ويعيش في النمسا قرابة ستمئة ألف مسلم، يمثلون حوالي 7% من سكان البلاد.

واحتدم الجدل بشأن حظر النقاب في عدد من الدول الأوروبية بعد قرار ثلاث مدن فرنسية العام الماضي حظر ارتداء لباس البحر الإسلامي النسائي (البوركيني) بمبرر تعارضه مع قوانين العلمانية في البلاد، وكانت باريس حظرت النقاب في 11 أبريل/نيسان 1102، كما تبنت بلجيكا تشريعا يحظره في يوليو/تموز 2011.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 17/05/2017
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com